جامعة الزقازيق
كليـــــة الآداب
قســـــم الفلسفــة

الاتجاه العام لنظرية الحكم عند كبار الفلاسفة اليونان

(سقراط – أفلاطون – أرسطو) " نموذجاً"

رسالة مقدمة من

الباحثة / هبه عطيه جمعه علي

لنيل درجه الماجستير في الأداب من قسم الفلسفة-

تخصص فلسفه يونانية

تحت إشراف

أ.د / محمود رزق ماضي

د/ عبد الحميد الحسيني عبد المطلب

٢٠١٩

المقدمة :

أحتلت نظرية الحكم في الفكر السياسي – لا سيما – اليوناني مكانة عالية لدرجه أنها شغلت العديد من الفلاسفة منذ المهد الأول لظهور وتطور الفكر الفلسفي علي مر العصور والاتجاهات ولكن لماذا نظرية الحكم برمتها ؟ هل هي – أي نظرية الحكم – نظرية سياسية أم نظرية فلسفية ؟

بادئ ذي بدء ، أن الإنسان – بطبيعته – يميل بفطرته الأولى إلى التعايش في ظل حياة سياسية – ذلك لأنه لا يوجد سياسة بدون مجتمع يعيش فيه الإنسان .

فأساس العلم السياسي تأمين النظام للمجتمع خاصة النظام في المعاملات البشرية ويعني هذا أن البحث في الفكر السياسي يبدأ بالبحث في المعاملات البشرية – أي الإنسان – ولكن ما هو الحكم ؟ ستحاول الدراسة أن تجيب على هذا الاستفهام في مكانه وزمانه لاحقاً .

ويجدر بنا الإشارة إلى أنه كانت هناك عوامل عديدة (مثل الاقتصادية والسياسية) شهدتها المدن اليونانية – ما عدا أسبرطة – في القرن السادس قبل الميلاد ، أثرت وبشكل مباشر على الحياة العلمية والأدبية والفلسفية تأثيراً بالغاً . وخلاصة القول – إن التفكير السياسي قد تطبع بطابع العديد من الفلاسفة اليونانيين حتى السابقين على سقراط الذين كان لهم الاهتمام الكبيربالأفكار السياسية إلى أن وصل بعضهم إلى السلطة كما فعل الفيثاغوريون في اليونان الكبرى بجنوب إيطاليا ، مع العلم بأنه – في هذا الوقت – لم تكن الحياة السياسة منفصلة – برمتها – عن التفكير الفلسفي الخاص .

ومن ثم ستشير الدراسة إلى وجود مبادئ عامة لنظرية الحكم سياسياً .

والمكونات الايدولوجية للسمات العامة لتلك النظرية وما مقومات تلك النظرية ؟ وهل توصل فلاسفة – ما قبل سقراط إلى تكوين نظرية الحكم في الفكر السياسي أم لا ؟

وما الفرق بين سقراط وأفلاطون وأرسطو في تناولهم لتلك النظرية ؟ وهل من الممكن أن نعتبر أفلاطون هو المؤسس الحقيقي لنظرية الحكم أم أرسطو ؟ أم كان سقراط هو الملهم الأول لتلك النظرية ؟ وهل وقفت نظرية الحكم عند سقراط – أفلاطون – أرسطو أم امتدت للفلاسفة اللاحقة عليهم .

من هنا ستحاول الدراسة الإجابة على تلك التساؤلات المطروحة .

أولا : تحديد المشكلة :

ففي ظل الفكر السياسي نجد ان كل ما يصدر عن العقل الإنساني من أفكار وآراء ونظريات ووجهات نظر تتعلق بعالم السياسة وظواهره وقضاياه ، أن القانون فأنه يمنع أي شخص من الفساد حتى لا تنتشر الفتنة .

وبالتحديد فالحكم السياسي له عدة أطوار وأشكال . ذلك لأن نظرية الحكم كانت بمثابة مقدمات وأفكار سياسية هامة ساعدت في تكوين الأرصادات الأولى للتصورات السياسية من ثم فالفلسفة هي الوسيلة الوحيدة لوضع نظرية سياسية محكمة مستديمة .

ثانيا : المعنى اللغوي والاصطلاحي :

يجدر بنا إلى الإشارة أولاً إلى أن الحكم له معني لغوي واصطلاحي.

فالمعنى اللغوي : هو أن الحكم : ηψגה(F) ÙJIO (L) , (E) REGIME , REÉGIME الحكم أي القضاء ، أو القضاء بالعدل ، وحكم أي قضى ، وجمعه : أحكام .

والحكمة أي العمل والعدل والنفقة ، والحكيم هو العادل صاحب الحكمة.(١)

وفى المعاجم الفلسفية ، حكم judgment، judicium ،urteil. (٢)

القانون هو الأصل والقاعدة ، وهو ما يجرى على الفرع من أحكام الأصل صرفاً ونحواً وإعراباً (٣)

الحكم وهو قرار ذهني برأي معين وهو الحالة الأساسية للتفكير، وعليه يُبنى الاستدلال والبرهنة ، وهو إقامة عدالة بين جين و أكثر(٤).

---

(١) مختار الصحاح : للإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ، تقديم : د. عبدالفتاح البركاوي ، دار المنار للطباعة والنشر ، طبعة جديدة ، د.ت ، ص٨٦ . انظر أيضاً : المعجم الفلسفي : مراد وهبه ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ ، ص٥٠ . انظر أيضاً : معجم الألفاظ والأعلام القرآنية : محمد إسماعيل إبراهيم ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٩٦٨ ، ص١٤٢ . انظر أيضاً ، مختار القاموس : الطاهر أحمد الزاوي ، جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ط١ ، ١٩٦٤ ، ص١٤٩ . انظر أيضاً المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية ، دار التحرير للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ط١ ، ص١٦٥. انظر أيضاً : لسان العرب : للإمام العلامة ابن منظور ، تحقيق : ياسر سليمان أبوشادي ، مجدي فتحي السيد ، دار التوفيقية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ج٣ ، ص٣١٤ ، ٣١٥ . انظر أيضاً ، المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث ، مكتبة الشروق الدولية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٥ ،" القاهرة ، ط٤ ، ص١٩٠ .

(٢) المعجم الفلسفي : عبدالمنعم حفني ، الدار الشرقية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ط١ ، ص١٠٢ . انظر أيضاً ، المعجم الوسيط : ذكر من قبل ، ص١٩٠ .

(٣) المعجم المفصل في علوم اللغة : د/ محمد التونجي ، أ/ راجي الأسمر ، مراجعة : د/ إيميل يعقوب ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، بيروت _ لبنان ، ج١ ، ط١ ، ١٩٩٣ ، ص٢٩٠ .

(٤) G.B. kreferd , the sophistic movement , Cambridge Universes , ١٩٨١.pp ١٥٠-١٥١.

والحكم أيضا هو الرأي ويطلق على القرار الذى يتخذه القاضي للفصل بين المتنازعين[٥]. وبخلاف أنه يفصل في القضايا فتسلم له أيضا زمام الأمور بالدولة[٦] .

فالحكم _ بكسر الحاء _ يمنع أي شخص من الفساد في الدولة حتى لا تنتشر الفتنة في الدولة .

للحكم أشكال ثلاثة :

الحكم الفردي أو الذاتي Autarchie : وهو النظام السياسي الذى يكون فيه القوانين تابعة لإرادة رجل واحد ، فإذا تولى الحكم بنفسه ولم يكن عليه رقيب سمى حاكم بأمره .

الحكم الجماعي Collectif : وهو بخلاف الحكم الفردي ، فتكون فيه القوانين تابعة لإرادة جماعة من الناس .

الحكم الغيرى Héléronomie : وهو مقابل للحكم الذاتي ، وهو أن يكون سلوك الفرد مقيد بإرادة غيره أو ناشئا عن تأثير قوى مستقله عن إرادته[٧].

ومن الأشكال الثلاثة للحكم اشتقت عدة أنواع منها :

أ- **دستوري :** يكون النظام قائم على دستور في الجمهورية والملكية .

ب- **ملكي [حكم فردي] :** يكون الحاكم فردا واحدا وراثيا لكنه مقيد بأحكام وضعية

ت- **جمهوري [حكم جماعي] :** يكون النظام جماعيا جمهوريا ، رئاسة وبرلمان ، وحكومة وقضاء (فصل السلطات) .

ث- **أميري :** شكل من أشكال الملكية ، إلا أن الحاكم يكون أميراً .

ج- **سلطاني :** يكون الحاكم سلطانا على ولاية أو منطقة _ باشا ضمن امبراطورية.

ح- **حكم القلة _ أو ليغارشية :** حكم مالية ، سياسية ، برجوازية .

خ- **حكم الأرستقراطيين _ الأفضل :** حكم نخبة ، تدعى أنها الأفضل[٨] .

د- **حكم الفنيين _ التكنوقراطيين :** حكم الاختصاصيين ولا سيما المهندسين والإداريين.

---

(٥) المعجم الفلسفي : جميل صليباً ، ج١ ، دار الكتب اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٢ ، ص٤٩٠ .

(٦) معجم الطلاب : يوسف شكري فرحان ، مراجعة د/ إيميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠ ، ط١ ، ص١٣٦ .

(٧) معجم الطلاب : يوسف شكري فرحان ، مراجعة د/ إيميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠ ، ط١ ، ص١٣٦ .

ذ- **حكم العسكريين :** مباشرة أو مداورة من خلال البرلمان Parliament .. المركب من الحكم في تركيا ، دور العسكر في إسرائيل .. الخ[٨] .

أما المعنى الاصطلاحى :

نجد أن قبل النظم السياسية كانت الأساطير اليونانية هي التي تحكم البلاد، فعلى سبيل المثال تذكر الأساطير القديمة أن الملك ككروبس Kekrops وكان نصفه رجلاً ونصفه الآخر ثعبان، هو الذى أنشأ المدينة ووضع أوائل قوانينها الاجتماعية والسياسية، وكان أول ملوكها إذ قام بدور الحاكم في النزاع الذى أستغرق وقت بين الإلهين بوسيدون Poseidon وأثينا Athena حول الوصاية الدينية على المدينة.

لكن هناك رأي آخر يرى أن الأسطورة لا تعتبر إبداعاً للنخب الفكرية أو للنخب الحاكمة، بل هي تعتمد على الثقافة الشعبية، وبالنسبة لهذا الرأي تبدو الأسطورة هي إبداعات "ديمقراطية" يصوغها الأفراد العاديون وليسوا المتخصصون أو الدارسون[٩].

ويستخلص أيضاً من دراسة الأساطير الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم على أن المحكوم عليه أن يثق بأن الحاكم مستعد للسير نحو الأمثل[١٠] ، ففكرة العدالة كان أول ظهورها في الأساطير عند هوميروس وهزيود، في اليونان فقد كان بمسمى النظرة الكونية [١١].

---

[٨] الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية : إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٥ ، ص٩٩، ١٠٠ .

[٩] معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية : خليل أحمد خليل ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص٧٦ .

[١٠] المعجم الفلسفي: مصطفى حسيبة: ذكر من قبل، ص٦٠، ٦١.

[١١] عفاف فوزي نصر: الفلسفة المصرية القديمة وأثرها على الفلسفة اليونانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٦٣: ١٦٥.

(*)(*) أول الفلاسفة الكبار في اليونان القديمة الذين لعبوا دوراً كبيراً في التمهيد لظهور المثالية الموضوعية، كان نحاتاً كأبيه، قصد أثينا على مشارف حرب البيلوبونزيه. ليعرض أراؤه الفلسفية، وسرعان ما جمع حوله عدد كبير من التلاميذ، وكان من بينهم عدد من خصوم ديمقراطية أثينا مما كان له بالإضافة إلى حملات سقراط نفسه على تلك الديمقراطية.

أثره في نقمة الأوساط الحاكمة عليه فأحيل إلى المحكمة بتهمة الإلحاد وإفساد الشباب بأرائه الدينية المتحررة وإنكار الآلهة القديمة، والقول بغيرها. وبناء على أمر المحكمة حكم عليه بالإعدام وألقى سقراط حتفه في مايو ٣٩٩ق.م، بعد أن تجرع كوباً من السم بعد أن بلغ السبعين من عمرة.

من الممكن أن نعتبر سقراط أبا الفلسفة الغربية، شخصية يكتنفها الغموض بشكل عام، وذلك عائد ربما إلى أنه لم يترك لنا أي أثر مكتوب؛ فقد عرفناه إما من خلال المشنعين عليه (كأرستوفانس في كتابه السحب الجشاء Les Nuées) والذي صوره كشخص مثير للسخرية، أو من خلال اتباعه المتحميس (ككسينوفانس وأفلاطون وأرسطو)، والذين صوره وفق المنقول عنه، كموقظ استثنائي للنفوس وللضمائر، لذلك نرى أفلاطون – الذي كان تلميذ سقراط – طارحاً عقيدته على لسانه، فسقراط كان بطل معظم حواراته هذا الأخير.

من تلك الحوارات الأفلاطونية نذكر تحديداً بدفاع سقراط وفيدون الذين ترد فيهما كل المعلومات المتعلقة بحياة أب الفلسفة وموته.

ثالثا : سمات نظرية الحكم في فلسفة سقراط[*](469_399) Socrates (399_469) :

يعتبر سقراط أول الفلاسفه الكبار في اليونان الذين لعبوا دوراً كبيراً في التمهيد لظهور المثالية الموضوعية ، وقد أثرت الظروف البيئية علي فلسفة سقراط حيث كانت أثينا علي رأس حلف ديلوس Confederacy Of Delos الذي يمثل قوة هائلة ، وبفضل مبادرة حاكمها الديمقراطي بركليز Pericles كانت المدينة ذاتها في أبهى زينتها[١٢].

لذلك اتسمت فلسفته بطابع الحرية في جميع الأفعال الإنسانية ، وليس معني ذلك عدم طاعة القانون بل عدم قبول الظلم .[١٣] وكان مفتاح فلسفته تكمن في عبارته المشهورة " أعرف نفسك بنفسك " وهذا يعني أنه يجب علي كل إنسان أن يتعلم ويتقي ما يفعله ليجيده ، وليس فقط هذا الكلام للإنسان العادي ، بل أيضاً للحاكم – الذي يعتبره سقراط – إبان المدينة ، لذلك هو من الأشخاص الذي لابد أن يعرف فنه أو عمله ويتعلمه جيداً ، بالإضافة إلى أنه لم يعبأ – للطغيان التعسفي أو النسبة النفعية القائمة – وهذا واضح في كفاح سقراط ضد السوفسطائيين . ذلك لأن السياسة – بالنسبة لسقراط - هي فن وأكثر من فن ذلك لأنها – أي السياسة – هي الفن الأكثر صعوبة من كل الفنون بالإضافة إلى أنها أحد الفرع الأساسية للسلوك الإنساني الذي يسعى للخير الحقيقي المرتبط بموقف ما للنفس وليس

لقد امتاز سقراط بحديثه البسيط البليغ في الوقت ذاته وبقوة منطقه والطابع الساخر، فقد كانت الفلسفة عند سقراط وعند تلميذه المفضل المخلص، حياة قبل كل شيء، وقد أكد أيضاً إنزالها للواقع المعاش وجعلها إنسانية تشارك الناس حياتهم اليومية ومعتقداتهم وسلوكهم لتكون هي – وليست الأهداف العملية والسياسية – المرشد الأمين والطريق الحقيقي للخير الحقيقي.

لم يترك لنا سقراط كتابات خاصة به وربما لم يكتب شيئاً على الإطلاق لذلك لم نعلم عنه شيئاً مؤكداً إلا أن بعض الكتاب أعطونا عنه أوصافاً، وأن هؤلاء الكتاب أبعد ما يكونون عن المؤرخين المدققين ذوي الضمائر من أمثال "ثوكيد يدس". فإن كل معلوماتنا الصحيحة عنه والخاطئة قد جاءتنا عن طريق "أرستوفانس" و"اكسانوفان" و "أفلاطون" ممن عاشوا في هذا الجزء أو ذاك من سنوات عمره أو عن طريق أرسطو الذي ولد على الأرجح بعد حوالي ثلاثة عشر عاماً من العام –تبعا لرواية أفلاطون – الذي حوكم فيه سقراط وحكم عليه بالموت.

انظر إلي:-

- **ديكسي وورنثر: فلاسفة الإغريق، ترجمة: عبدالحميد سليم، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص٧٨.**
- **علاء حمروش: تاريخ الفلسفة اليونانية، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ١٩٩٠، ص١١٩. وأنظر أيضاً:**
- **يمنى طريف الخولي: العلم والاغتراب والحرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٠٦.**
- **أنظر أيضاً: الموسوعة الفلسفية المختصرة: نقلها عن الإنجليزية/ فؤاد كامل، وعبدالرشيد الصادق، وجلال العشري، راجعها وأشرف عليها د/ذكي نجيب محمود، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت، ص١٩٥.**

(١٢) عبدالرحمن بدوي: ربيع الفكر اليوناني، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٣، ١٩٥٨، ص٣١، ٣٣.

(١٣) ريكس وورنر: فلاسفة الإغريق، ترجمة: عبد الحميد سليم، مطابع التهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، صـ٧٧.

للخيرات الظاهرية[١٤] فقد كان سقراط بخلاف معظم الفلاسفة يرى أن " الديمقراطية أفسحت المجال للحرية الزائدة التي تجعل الأفراد يتحدثون في كل شيء ، حتى أصبح المواطن الأثيني يناقش أدق الموضوعات السياسية والأخلاقية وغيرها بالمجتمع "[١٥] .

السياسة بالنسبة لسقراط فن وأكثر من فن، فهو الفن الأكثر صعوبة من كل الفنون، بخلاف السياسة بالنسبة للسفسطائيين فهي فن له نفس طبيعة البلاغة، ويقوم من جهة أخرى على البلاغة أي أنها فن يجلب المال والسلطة والنجاح.

كان سقراط يرى في السياسة أنها أحد الفروع للسلوك الإنساني الذي يسعى للخير الحقيقي المرتبط بموقف ما للنفس، وليس للخيرات الظاهرية[١٦].

لذلك فالسياسة هي إحدى فروع الفلسفة، لأن الفلسفة السياسية تهدف إلى تحقيق قيم إنسانية معينة، قد تكون العدل أو الحرية أو السعادة لأفراد المجتمع[١٧].

كان موقف سقراط من النظام الديمقراطي موقف سلبي، لأنه لم يتح له الفرصة بأن يثبت فاعليته، فقد كان يميل دوماً للنظام الأرستقراطي لأنه ينتقد اختيار الحكام بالقرعة، معتقداً بذلك أنه يترك مسألة الكفاءة للصدفة[١٨].

فقد كان سقراط بخلاف معظم الفلاسفة يرى أن "الديمقراطية أفسحت المجال للحرية الزائدة التي تجعل الأفراد يتحدثون في كل شيء، حتى أصبح المواطن الأثيني – من إسكافيون والكباسون والبناؤون والباعة المتجولون – يناقش أدق الموضوعات السياسية والأخلاقية، وغيرها بالمجتمع "بالرغم من أنهم لم يفكروا مطلقاً بمعنى السياسة[١٩].

لذلك لم يجدوا حكام الديمقراطية بما فيهم بركليس حظوة في نظر سقراط بل الحكومة الديمقراطية في نظره حكومة هواه فقط ؛ وهذا ما أشير إليه أن سقراط لم يعط فرصة واحدة للنظام الديمقراطي أن يثبت قدرته بالإيجاب أو بالفشل، فكل نظام فيه مساوئه ومميزاته.

---

(١٤) د. حسن حنفي ، من العقيدة الى الثورة ؛ المجلد الثالث (العدل) دار النمر للطباعة ، القاهرة ١٩٨٨ ، صـ٢٠٢

(١٥)محمد الخطيب: الفكر الإغريقي، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٩٩، صـ ٣٠٢ .

(16)محمد الخطيب: الفكر الإغريقي، سبق ذكره، ص٣٠٢.

(17) أميرة حلمي مطر: في فلسفة السياسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٨، ص٧.

(18) محمد الخطيب: نفس المرجع السابق، ص٣٠٢.

أما الحكومة الأرستقراطية من وجهة نظره هي الأفضل وهي حكومة التميز الأخلاقي والفضيلة[١٩]؛ فقد كان يشير سقراط دائماً إلى أنه يجب أن يكون من ورع الحكيم وما يتميز به يختلف عن ورع العامة[١٩]؛ فهو يرى أن الحكم ينبغي أن يكون في أيدي المتفوقين، أي أكثر الناس حكمة، فقد كان مطلبه أن يجعل الحكمة هي صاحبة الحق في تنظيم المجتمع الإنساني[١٩]؛ فكان يؤكد الفكرة القائلة بأن "الإنسان العادل هو السعيد، فالإنسان العادل ستتاح له الفرصة الكاملة ليحظى بالعدل وهذا ما يراه سقراط في حكام الحكومة الأرستقراطية"[٢٢].

<u>فعلى الملك أو الحاكم الاهتمام بسياسة جمهور رعاياه، وذلك عن طريق:</u>

١- أن يجتهد في استمالة قلوبهم، وجعل طاعتهم رغبة لا رهبة.

٢- ينبغي أن يسمح قول القائل والمقول فيه.

٣- يجب أن يتفقد عمارات بلده، وإسعاد أهله بالإجماع.

٤- ينبغي أن تعم سياسته سائر أهل مملكته، وليعاقب الصغير والكبير على الذنب[٢٢].

لم يجد سقراط هذه الشروط متوفرة في حكام الحكومة الديمقراطية لذلك نجده عمل على القضاء على النظام الديمقراطي – الذي هو من وجهة نظره نظام فاشل – "وذلك بتحريض الشباب تلاميذه الأغنياء أمثال (كريتياس – ثيرامين – أفلاطون) على التصدي لكثير من الرجال الديمقراطيين"[٢٢].

عمل سقراط على تشجيعهم على التمرد ضد الحكام والمسئولين، "فعندما عرفت الحكومة الديمقراطية بهذه المؤامرة ألقوا القبض على سقراط وأمروا بإعدامه"[٢٢]. وقد وجهوا إليه تهمة الرفض من المشاركة لإقامة الشعائر التي فرضتها الديمقراطية، وقد اعتبرت الديمقراطية أن عدم مشاركته خيانة لهم ؛ "لذلك حكمت عليه بالإعدام بجرعة سم عام ٣٩٩ق.م"[٢٢].

وبالرغم من كل ما تعرض له سقراط من إهانة وظلم الذي دفع به إلى الموت – لاعتراضه للظلم- إلا أننا نجد أنه كان يقدس ويحترم القانون فقد "فضل الموت ظلماً على أن يهرب ولم ينفذ الحكم والقانون، وقد أصر أن ينفذ الحكم لأنه يرى أن لتطبيق العدالة لابد علينا من احترام القانون والالتزام به حتى ولو أخطأ"[٢٢].

أما عن القانون _ في رأي سقراط _ سواء كان قانون من وضع البشر لتحقيق السلام والسعادة في المدينة أم قانون غير مكتوب مستمد من إرادة إلهيه فهو من الحقائق الثابتة والمتوارثة ، لذلك يجدر بنا المحافظة عليها من أي تعبيراً او تبديل.

ذلك لأن القانون يحتل مكانة عليا بالرغم من أختلافه مع نظام الديمقراطية ذلك لأن القانون هو العقل الذي ينبغي أن يسود ليقضي على الفوضى لذلك فطاعته واجبه على كل مواطن ولا يجوز للحكيم - يقصد نفسه – أن قوانين المدينة المكتوبة[١٧].

ولكن هناك قضية أخرى طرحها سقراط وهي أنه بالرغم من احترام القانون إلا أنه يمكن للدول أن تُحكم بدون قانون علي شرط أن يتصف الحاكم بالمنطق السامي Logos Basilikos[١٧].

وهذا إن دل فإنما يدل علي مدى حب وارتباط سقراط بالنظام الأرستقراطي لأنه مهما كان حب الحاكم للدولة إلا أن الأهواء والفتن من الممكن أن تؤثر عليه وفي هذا الوقت سوف ينقلب إلى طغيان فاسد لذلك فالقوانين هي الأضمن في تحقيق العدالة للمواطنين ، وهنا تظهر حرية الفرد أي الوعي الذاتي[١٧].

القانون في رأي سقراط مثال للحكيم والفيلسوف المثالي الذي لابد أن نتعلممنه، فقد فضل انتهاء حياته وعدم التمتع بها للحفاظ على البلاد وقوانينها، فكان سقراط يريد أن يؤسس – كما ذكر في محاورة الدفاع – السمة الجوهرية للأخلاق، وهي أن العدالة تقوم على مراعاة القوانين التي يبسطها العقل على الأشياء"[١٩].

هذا ما كان يقوم سقراط بتعليمه لتلاميذه الذين قد تقع في أيديهم يوماً ما واجبات الدولة ؛ وقد جاء كره ومحاربة سقراط للديمقراطية عندما استغل منصب سياسي مرة واحدة في مجلس الدولة – كما يذكر سقراط في محاورة "هيباس"[٢].

وكانت رئاسة المجلس عند المحاكمة بالقواد الذين لم ينقذوا جثث القتلى في موقعة أوجينس لقبيلة انتيخوس – وهي قبيلة سقراط، وكانوا يحاكموهم جميعاً ؛ وهذا مخالفاً للقانون وكان يعارضهم، وبسبب أرائه المخالفة لهم، بدأوا بتهديده بالحبس والطرد، لكنه لم يتراجع بل أصر على أن يتعرض للخطر مدافعاً عن القانون والعدالة على أن يساهم في الظلم خشية السجن".

وبالفعل بعد ذلك، تم تلفيق التهم إلى سقراط ووضع في السجن حتى حكموا عليه بالإعدام ؛ لذلك اعتقد سقراط بعد هذه الوقعة أنه يجب أن يكون حكم الدولة في أيدي الحكماء والعادلين والأخيار المدربين على الحكم وهؤلاء - في رأيه – قلة بالضرورة"[٢٠].

إذاً فالوضع السياسي للبلاد يشكل النواحي التعليمية والدينية والاجتماعية وغيرها بالشكل الذي يريد فإذا انعدم الرأي العام المستنير أو قل أثره على الحاكمين، فقوة الحكم حينئذ تصير بطشاً واستبداداً أو بتحمل اليأس والظلم وقبولهم إياه"[٢١].

بمعنى أن الوعي يجب أن يكون في إطار طاعة القوانين واحترامها وذلك مع مراقبه الحكومة ، بالإضافة إلى حق الفرد في نقده للحكومة إذا أخطأت التصرف في شئون البلاد[٢٢].مع العلم بأن مهمة الحكومة الأساسية هي - فقط - العمل على إحداث انسجام بينهم وفقا لقانون المساواة دون إدني محاباة لأي طرف[٢٣].

---

(١)ألبير ريفو: الفلسفة اليونانية، ترجمة د. عبدالحليم محمود وأبوبكر ذكريا، مكتبة دار العروبة، القاهرة،،١٢٤،١٢٥

(٢٠)وولتر ستيس: تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة: مجاهد عبدالمنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٢٤،١٢٥.

(٢١)جبور عبدالنور: نظريات في فلسفة العرب، دار المكشوف، منشورات بيروت، ط١، ١٩٤٥، ص١٣.

(١٦) يوسف سلامة: مفهوم السلب عند هيجل، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠١ ، صـ ٣٠٦

(٢٣) هـ .ج. جريفز: أسس النظرية السياسية، ترجمة: عبدالكريم أحمد، عبدالملك عوده، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ١٩٦١ ، صـ٧

(*)يقال أنه عاش بين (٤٢٨ – ٣٤٨) وأيضاً بين (٣٤٧-٤٢٩ ق.م.) لكن اجتمعت الروايات على أنه عاش بين (٤٢٧ -٣٤٧ ق.م)( ). عن عمر بلغ الثمانين عاماً – في دائرة السياسة هو نشأته في ظروف صعبة وبيئته السياسية، التي حصرها بعض المؤلفين في الحوادث السياسية التي وقعت إبان نشأته.

أفلاطون Plato هو أسطوقليس، الملقب بأفلاطون بسبب ضخامة جسمه، وهو أشهر فلاسفة اليونان على الإطلاق وأحد أعظم الفلاسفة الغربيين – حتى أن الفلسفة الغربية اعتبرت أنها ماهي إلا حواشي لأفلاطون.

ولد أفلاطون في أثينا Atena، بل وربما في أجينا Agena - وهي جزيرة قبالة أثينا – في أوائل الحرب البلونيزية Pelopone –Sian War. وذلك بعد وفاة الطاغية بركليس بعام واحد.

كان أفلاطون ثرياً ينتسب لأسرة أرستقراطية – ذات تاريخ سياسي حافل، وأطلق عليه بعض شارحيه لقب "أفلاطون إلهي" – ويقال أنه تتلمذ على يد السفسطائيين وعلى يد كراتيلس ويقال أقراطليس تلميذ هيراقليطس ثم قاده تطوره الفكري إلى مدرسة سقراط في سن العشرين من عمره.

وبالرغم من تطلع أفلاطون في شبابه لأن يصبح واحداً من كبار قادة دولة أثينا، ولكنه طرح هذا الأمل جانباً عندما قابل سقراط لأول مرة، وقد قام منذ ذلك الوقت بدراسة الديالكتيك، وقد استغرق في اتجاهه الجديد استغراقاً تاماً حتى مر عليه الوقت وبدأ وكأنه قد نسي كل المشكلات السياسية وتنازل عن كل مطامحه. على أن الديالكتيك ذاته هو الذي أعاده مرة أخرى إلى السياسة – التي أصبحت مركز تفكيره وقد بقي أفلاطون حتى آخر حياته خصماً عنيداً للديمقراطية الأثينية.

رابعا : سمات نظرية الحكم في فلسفة أفلاطون(*) (427-347) ق.م Plato-Platon:

إن العامل الأساسي الذي دفع افلاطون في التقرب إلى النواحي السياسية هو الظلم الذي وقع على أستاذة سقراط ، وهذا ما دفعه أيضا إلى كرهه للديمقراطية حيث هاجم أفلاطون الديمقراطية فى محاورته لجورجياس " السياسة " بقوله أن الديمقراطيين يبحثون عن السلطة المادية في المدينة بدلا من بث روح العدالة والاعتدال في الافراد لذلك كان يرى – أفلاطون - أن رجل الدولة يجب أن يكون معلماً للشعب(١٨) . وقد كره أفلاطون القوانين بالرغم من أنه كان يُقر بأن هذه القوانين إلهيه لكن سرعان ما

ومن المراحل الهامة في تشكيل فلسفته كان تنقله بين مدن إيطاليا الجنوبية وصقلية، حيث تابع تعرفه على آراءالفلاسفة الإيليين والفيثاغوريين، وحيث باءت بالفشل محاولته للتدخل في الحياة السياسية بسراقوصة. عاد مرة أخرى أفلاطون بعدها إلى أثينا (حوالي ٣٧٨ ق.م.)، وكان في الأربعين من عمرهخ ليؤسس مدرسته الفلسفية في أبنية تطل على بستان الحاريموس، لذلك سميت "بالأكاديمية"، وعلّم بها حتى آخر حياته.

لم يستسلم أفلاطون من فشل محاولة سراقوصة، بل حاول مرات أخرى لتأسيس مدينته الفاضلة هناك – في سراقوصة – وذلك في ظل حكم ملكيتها ديونسيوبس الشاب، لكنه فشل أيضاً، الأمر الذي أقنعه بالاستقرار نهائياً في أثينا، حيث أنهى حياته محاطاً بتلاميذه.

يتفق عدد كبير من شراح أفلاطون على أنه كان أول من وضع نسقاً فلسفياً كاملاً متكاملاً، يضم الوجود بأسره بين جنباته، فيمكن أن نسأله إذن بشأن الأساس الأنطولوجي أو الحتمية الفيزيقية، وقد ارتفعت أيضاً المثالية للمرة الأولى إلى مستوى المذهب الفلسفي الشامل. وأيضاً كان صاحب أول نظرية اجتماعية وتاريخية واضحة المعالم في تاريخ الفكر الغربي. فلم يقتصر أفلاطون على وصف وقائع تطور المجتمعات، وإنما حاول أن يتعمق من وراء الوقائع إلى القاعدة أو القانون العام.

هذا بشهادة خصوم أفلاطون منهم: مؤرخ العلم الكبير "جورج سارتون" حيث يرى أن تقسيم الدساتير إلى ملكية مطلقة وملكية دستورية واليجاركية وديمقراطية وطغيان، يمثل بحثاً قيماً في علم الاجتماع، يسمح لنا بأن نعد أفلاطون أول عالم في الاجتماع وأل باحث أيضاً في التاريخ الدستوري.

حيث أن أفلاطون أول من توصيل إلى أن الديمقراطية المفرطة تؤدي إلى رد فعل عكسي هو قيام دولة الطغيان. ونجد أيضاً "كارل بوير" يعطي رأيه في أفلاطون من حيث النظرية السياسية، فيقول: "كان أفلاطون واحد من أوائل العلماء الاجتماعيين، وكان بدون شك أقواهم تأثيراً".

وقد عُرف أفلاطون من خلال مخطوطاته التي جمعت بين الفلسفة والشعر والفن، فقد كانت كتاباته على شكل حوارات ورسائل وابيغرامات (أبيغرامات: وهي قصيدة قصيرة محكمة منتهية بحكمة وسخرية). وقد عبر أيضاً عن فكر المدينة السياسي في وضوح تام وخيال جميل، حيث كان يتسم الفكر السياسي لأفلاطون بظواهر ثلاث:

أولها: الجمهورية (٣٧٨ ق.م)، التي تمثل الفكر المرتبط بمرحلة نضجه، وتتفوق على ماتلاها من إنتاج في الصياغة والنزعة الجمالية.

ثانيها: وهي تتمثل في المحاورة القصيرة المسماة "رجل السياسة" (States man٣٦٥ق.م.) ثالثها: تتمثل في "القوانين" التي كانت آتمة أفلاطون عندما تقدمت به السن

وكتبه فيما بين عامي (٣٦٠ وبين ٣٤٨ ق.م.) والذي يعتبر إلى حد كبير أكثر صرامة وإحساساً بالمسئولية. وهي جميعاً تمثل نتاجاً لتصور يقيني للحياة السياسية الواقعية.

انظر إلي:- أرنست كاسيرر: الدولة والأسطورة، ترجمة: أحمد حمدي محمود، مراجعة: أحمد حاكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص٩٢.

رجع عن اعتقاده ونادى بأهمية حكم القانون ولا أحد ينبغي له أن يكون فوق القانون وكل مواطن يجب أن يعرض القوانين وأهدافها لأنها في رأيه – أي أفلاطون – ذات مصدر إلهي[١٨].

لكن سرعان مارجع عن اعتقاده ونادى بأهمية حكم القانون، ولا أحد ينبغي له أن يكون فوق القانون ؛ وهذا بسبب خوفه من الاستبداد، حيث أنه اكتشف أن معظم الحكومات فاشلة وتعمل لحسابها الذاتي[٢٤] ؛ وأن معظم الحكام يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء، وهم لم يعروا شيئاً ؛ لذلك ألزم أفلاطون في السياسة ضرورة خضوع الحاكم للقوانين؛ بمعنى أن المدينة يجب أن تحكم بالقوانين.

فقد أهتم افلاطون بالقوانين حيث إن السياسة هي الصلة بين الفرد والمجتمع وتفاعل الفرد مع المجتمع ووفقا لما جاء في محاورة " القوانين" فقد كام سيادة القانون هي إحدى المبادئ الاساسية فيها ، يرى أفلاطون أن الحكومات هي التي يجب أن تشكل وفق الحكومات فالحكم بالقانون – عند افلاطون – يعني أن كل سلطة في الدولة –بما في ذلك الجمعية والمجلس – يجب أن تكون خاضعة للائحة قوانين يسنُها المشرع[١٨].

ولذلك أصبحت للمدينة مهام كثيرة ولا يمكن أن تُنظم هذه المهام إلا عن طريق تقسيم العمل وقد شبّه أفلاطون الدولة بالجسم البشري والرأس يرمز لطبقة الحكام لها القيادة والسيطرة على باقي الأعضاء والفرد فيه كالأصبُع لذلك فالدولة شمولية Totaitarian State بمعني أن الدولة ليست مجرد مجموع أفرادها ، وإنما هي كيان يعلو على مجموع الأجزاء[٢٢] . فقد كان هدف أفلاطون السياسي من تأسيسه لمدينته الفاضلة هو تأسيس لنظام دولة يحافظ فيهما على الامتيازات القديمة للأرستقراطية ، وفي نفس الوقت يكون هذا النظام مقبولاً من الطبقات الدنيا[٢٢] .

فالدولة تنشأ–عند أفلاطون - نشأة إنسانية إرادية أساسها قدرات البشر المحدودة وحاجاتهم المتعددة المتنوعة ، ويؤكد افلاطون على جانب آخر ويرى في جمهوريته أن " تحقيق المدينة الفاضلة يكون بالمعرفة لأنه يؤمن بأن الفضيلة هي المعرفة knowledge ، أي أن هناك خبراً موضوعياً نستطيع أن نتعرف عليه ، وهذه المعرفة ممكنة عن طريق الفحص العقلي والتحليل الدقيق "[٢٢] .

فهو يعتبر المعرفة أو العلم هو الشرط الأساسي لتحقيق المدينة الفاضة والحكم الصالح الذي تتوفر له المعرفة ، بالتالي فأفضل النظم السياسية هي التي يتصف حكمها بالعلم الحقيقي لا البوهيمي ، حتى ولو

---

(٢٤) ريف روبنسون، جودي جروفز: أفلاطون، ترجمة: إمام عبدالفتاح، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠١، ص١٢٨.

حكموا طبقا للقانون أو بدونه ، ولو رضى عنهم الشعب أو لم يرضوا ، سواء أكان الشعب أغنياء أو الفقراء لكن – من وجهة نظر أفلاطون – من الأفضل ألا تكون السلطة للقانون ، بل للحاكم الذي يتصف بعلمة الحقيقي وخبرته ، لأن القانون قد يقف أمام تنفيذ أكثر الأشياء عدالة – متأثراً بذلك لما فعلته الديمقراطية بأستاذه سقراط[٢٢].فالفيلسوف هو الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يتصور القوانين العادلة علمياً، وأن يلقنها للآخرين اصولها وبراهينها، فتدوم في المدينة ؛ فالفلسفة هي الوسيلة الوحيدة لوضع سياسة محكمة مستديمة[٢٥].

والفيلسوف أيضاً هو مصدر الحياة – من وجهة نظر أفلاطون – وأصل التناسق والنظام، وليست وظيفته سياسية فقط، بل هي أخلاقية أيضاً ؛ لذلك يذهب أفلاطون بوجوب الحكام فلاسفة ويظهر ذلك في قوله: "مالم يصبح الفلاسفة ملوكاً في بلادهم، أو يصبح أولئك الذين نسميهم الآن ملوكاً وحكاماً فلاسفة جادين ومتعمقين، ومالم تتجمع السلطة السياسية والفلسفية في فرد واحد .. فلم تهدأ حدة الشرور التي تصيب الدولة، بل ولا تلك التي تصيب الجنس البشري بأكمله، ومالم يتحقق ذلك، فلن يتسنى لهذه الدولة التي رسمنا خطوطها العامة أن تولد وأن يكتمل نموها[٢٦].

فالصفات التي يجب أن تكون عند رئيس الدولة (الحاكم) عند أفلاطون تتضمن : المعرفة، والصدق، ومحبة الحق، والإقبال على السعادة الروحية، واجتناب لذات البدن، والاعتدال، وترك الجشع في المال والنفوذ، واحترام النفس، والشجاعة، والذكاء، الخ ... فالحاكم هو قلب الدولة، وعليه بالدرجة الأولى تتوقف إدارتها واستقرارها وسعادتها[٢٧].

لذلك لابد على الحاكم أن يستخدم عقله في أمور الدولة، فيرى أفلاطون "الفرد العادي يصبح حكيماً بفضل العقل"[٢٨].

وهنا يفرق أفلاطون بين الفيلسوف والرجل العادي؛فالفيلسوف هو من يمتلك المعرفة بحكم نفاذ بصيرته، أما الرجل العادي فتقتصر عنده في الناحية الأخرى على أن نحكم على الأشياء برأيها ؛

---

(٢٥) يوسف كرم: مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.

(٢٦)جمهورية أفلاطون: مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٩.

(٢٧) نفس المرجع السابق، ص٥٠٥.

(٢٨) صلاح الدين بسيوني رسلان: الفكر السياسي عند الماروردي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٢٧.

والسبيل الوحيد لهدايا أفرادها إلى الطريق الصحيح مشروط بالآراء المناسبة لعقولهم طالما أن ليس في مقدورهم التوصل إلى أفضل طرق الحكم وكيفية تطبيقه.

فالفيلسوف يجاهد نوع الدولة التي يهدف إليه لإيجاد توازن منسجم أو إلى إرساء أساس العدل ؛ وهذا يخلق نمط يتناسب مع الاحتياجات الثقافية، والمادية، والنفسية لمختلف فئات الناس(٢٩).

يبدو أن مشكلة أفلاطون الحقيقية هي احتقاره للإنسان العادي، فكل الحكمة والذكاء تتركز عنده في الحكام الفلاسفة، لذلك فقط أسقط من حسابه عامة الشعب فيما يتعلق بالشئون السياسيةفلايزيدون عن كونهم نظارة أو متفرجين لا عمل لهم في المجال السياسي سوى الطاعة والخضوع ؛ فإنه يجعل من طبقة الحكام الفلاسفة أرستقراطية بغيضة تمتلك في حوزتها كل المعرفة والعلم والسلطة، وعلاقتهم بالشعب كعلاقة الطبيب بمرضاه(٣٠).

فالحاكم – من وجهة نظر أفلاطون – هو قلب الدولة، وعليه بالدرجة الأولى تتوقف إدارتها واستقرارها وسعادتها، لهذا ركز أفلاطون على وظيفته الخطيرة أو مهنته الملكية، فوضع له أفلاطون منهجاً دقيقاً يبدأ تطبيقه منذ سن السابعة حتى سن الخمسين(٣١).

حيث يرى أفلاطون أنه يجب على الذين يتولون بناء المجتمع المنشود أن يميزوا من بين الأطفال أصحاب الاستعداد الحربي، ويقوموا بانعزالهم عن باقي الشعب ويتعهدوهم بالتربية ؛فقد كان يختار أفلاطون الأطفال ذات المواهب الطبيعية كالذكاء والقوة البدنية، ويتولاهم منذ صدر طفولتهم بالتربية والعناية حتى يشبوا على درجة كاملة من القوة الجسمية والعقلية ؛ وكان يقوم بنفسه بمراقبة تربية هؤلاء الأطفال، فقد كان يمنع أن تروى للأطفال الأساطير – هوميروس وهزيود – التي تشوه سير الالهة والأبطال وتثبت فيهم الخوف من الموت، وقد حدد لهم أبسط الأنغام التي لها القدرة على إيضاح التناسب والجمال الذي يؤثر على نفوسهم.

ولم يغفل أفلاطون تربية هؤلاء الحكام الفيزيقية، فنجده فرض عليهم التمرينات الرياضية، وقد راعى نظام التغذية حتى لاتمرض أجسامهم، فإذا ما بلغوا سن العشرين يكونون على قدر كاف من

---

(٢٩) جون بول: الفكر السياسي الغربي، ترجمة: محمد رشاد خميس، مراجعة: راشد البراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص٤٢.

(٣٠) حسن حماد: قصة الصراع بين الفلسفة والسلطة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٨.

(٣١) جمهورية أفلاطون، مرجع سبق ذكره، ص٥٠٥.

الوعي والفهم ، وهنا يبدأ أفلاطون بتعليمهم الرياضة والفلسفة، خاصة الرياضة لأنها العلم الذي ينبه العقل ويدرك المعقولات المجردة ؛ وظلت هذه العلوم تدرس لمدة عشر سنوات من العشرين إلى الثلاثين.

فإذا مابلغوا سن الثلاثين كان بمقدورهم مزاولة الحكم، لكن يجب عليهم قبل مزاولة الحكم والسياسة، أن يتخصصوا لدراسة الفلسفة فهم رجال ونساء يتدربون على ولاية شئون الحكم في الدولة، فالجنسان في الجمهورية يستويان، يتلقون نفس التعليم، وتدرس الفلسفة خمس سنوات، فينتهي بعدها الدراسة النظرية التي يتلقاها الممتازون من الجنسين ؛ ثم يبدؤون في تدريبهم عملياً على شئون الحكم، فينزلون من علياء تأملاتهم إلى الحياة اليومية، ومن أجل ذلك يقضون خمسة عشر يوماً لكي يندمجون في الحياة العملية ؛ ويظل هؤلاء الحكام الفلاسفة متطلعين بشئون الحكم كبيرها وصغيرها حتى يبلغوا الخمسين من أعمارهم ؛ فيعتزلون الأعمال العامة، لينفقوا مابقي من حياتهم في مزاولة الفلسفة.

وبالرغم من أهمية الحكام الفلاسفة في شغل منصبهم (الحكم والسياسة)، إلا أن أفلاطون يشبه الفيلسوف في الحكم برجل في عربية الوحوش ؛ لذلك نجده قد وجه توجيهاته إلى حكام المدينة بأن يتمسكوا بعقائدهم وأفكارهم الإيمانية.

ولكي يكفل أفلاطون لنظامه السياسي الترسخ والسيطرة، أناط بحكام دولته السهر على مراقبة الأدب والقصص والخرافات، وقد أكد أفلاطون أيضاً على سيطرة العقل سيطرة كاملة وتفوقه على العاطفة(٣٢).

كان هدف أفلاطون من إقامة دولته المثالية هو الحكمة والفضيلة والمعرفة وإسعاد الأفراد عن طريق التربية – التي تعد أول عمل تقوم به الدولة، فإذا تحققت التربية السليمة حين ذلك ضمن دولة عادلة متقدمة مثالية لكن يصعب تحقيق ذلك، لذلك يرى أفلاطون أنه يجب على أي دولة أن تؤسس على فكرة التعقل ، وأن يحكم هذه الدولة الفلاسفة ، وبما أنهم قليلون فيجب –من وجهة نظر أفلاطون – أن تكون الحكومة أرستقراطية العقل والفكر(٣٣).

---

(٣٢) عفاف فوزي نصر: مرجع سبق ذكره، ص١٦٥.

(٣٣) حسن حماد: قصة الصراع بين الفلسفة والسلطة،ذكر من قبل، ص ٢٩ .

كان لأفلاطون آفاق واسعة ويتضح ذلك في طريقة تفكيره في المدينة المثالية وطريقة اختيار الحكام ..الخ، ولكن خان أفلاطون خياله الواسع عندما فكر في أن يساوي النساء بالرجال – خاصة في الحراسة والحكم – من الممكن مساواة المرأة مع الرجل في أعمال معينة كالطب والموسيقى والرياضة ولكن حراسة وحرب وحكم فيصعب ذلك لأنها بطبيعتها أضعف من الرجل – ويقر أفلاطون بذلك – لكن حماس أفلاطون في أن يجعل كل المواطنين يشاركون في أعمال الدولة هو من دفعه لذلك.

وعلي هذا نجد أفلاطون يرتب نظم الحكم طبقاً لسريان مفعول القانون فيها فأحسن نظام – من وجهة نظر أفلاطون – هو الذي يتولى فيه واحداً وعدد قليل الحكم ، بشرط يمتازون بالعلم والقدرة الكاملة ، ويقومون بعمل الصالح العام حتي ولو استعملوا بذلك القوة أو خالفوا القوانين ، ويليه في الترتيب الدولة التي تكون الكلمة العليا فيها للقانون ، وهما أفضل نظامان لأي مدينة او دولة .

يتضح مما سبق أن أفلاطون يرى أن أفضل حكم هو عندما يكون في يد شخص واحد عادل يدير البلد بعدل وحب المنفعة والخير للجميع وليس لذاته فقط ويتلخص ذلك الحكم في "الملكية"، بينما أسوأ النظم – من رأيه – عندما تكون في جماعة أو منظمة فاسدة.

وقد توصل أفلاطون بعد دراسة لنظم الحكم طبقاً للقانون إلى أن الصفات اللازمة للحكم الحقيقي لايمكن أن توجد في الحكم الأرستقراطي أو الديمقراطي أو في استثارة الشعب أو في الطاعة المفروضة أو في غناء الحاكم ؛ لكن لابد أن يكون لها صلة بالعلم Episteme، وبالتالي لايمكن أن يختص بالعلم (الحكم) إلا واحد أو اثنين أو عدد قليل صالح لهذا الحكم ؛ لكن الواقع أنه لايوجد حكم حقيقي أو كامل كما يريد أفلاطون، بل من الممكن الاقتراب منه بالعمل، على القوانين والعادات السليمة للدولة، وإمكان الابقاء عليها والاحتفاظ بها.

عندئذ يحكم على المخربين بأقصى العقوبة، وايضاً تعليم الحاكم كل فترة مع - تطور الدولة – أن القوانين يجب أن تكون صورة مثل الأصل تماماً Aletheia التي تنبع من أصحاب المعرفة أي أصحاب الحكمة .

من شروط الحكم الصحيح لدى أفلاطون يتلخص في ثلاث قواعد وهي (فن القيادة – تنفيذ العدالة – فن الخطابة)، فهذه العوامل ضرورية لتدعيم نظام الحكم الصالح، لكن لانستطيع أدائها إلا تحت قيادة

رجل الدولة العادل لكي يطبقها جيداً. فالحاكم الصالح – من وجهة نظر أفلاطون – هو الوسيط بين الحقيقة المقدسة للفكرة وبين الناس ؛ فهو الذي يدخل النظام على المدينة ويحافظ عليه[٣٤].

ترتبط نظرية أفلاطون في الأخلاق بنظريته في السياسة ارتباطاً وثيقاً، فإذا كانت الأخلاق تنشد بتحقيق العدالة في نفس الفرد، فإن للمجتمع هو كفالة تحقيق العدالة في المدينة تحقيقها في الفرد[٣٤].

فالسياسة عند أفلاطون لاتقاس على ضوء القوة العسكرية، ،غنما تتحدد فقط بعلاقتها بفكرة العدالة المثلى التي ليست في الواقع شيئاً سوى الحقيقة أو الفضيلة المطبقة على السلوك الإنساني المطبقة[٣٤]؛ لذلك نجد أفلاطون يتعرض لفكرة العدالة، ويحدد موضوعها شيئاً فشيئاً ويحاول تحقيقها[٣٤].

وعلى الصعيد الآخر ، يري أفلاطون أن العدالة هي الوظيفة الموحدة داخل الإنسان الفرد والجماعة الاجتماعية وأنها الشكل الشامل في كلتا الحالتين وتعتمد قوة الوجود الخاصة بالأفراد والجماعات عليها[٢٢] ". وكذلك فالعدالة في نظرة – أي أفلاطون – تصور هندسي لا تختلف مفهومها في الدولة عن مفهومها في الفرد . " فكما يتحقق العدالة في الدولة بتولي الفلاسفة الحكم وتمسكهم بفضيلة الحكمة التي تناسب نفوسهم فإن العدالة في الفرد تتحقق بسيطرة القوة العاقلة على سائر القوة الأخرى[٢٢].

تلك هي مدينة أفلاطون المثالية، وهي أول مدينة فاضلة تصورها العقل في تاريخ الفلسفة، وعلى ضوء ماسبق فقد حرر أفلاطون نظام الحكم الكفيل بتحقيق العدالة للإنسان ؛ وبالرغم من هذا كله إلا أن الفلاسفة قد اتخذوا على أفلاطون شيء قد تجاهله، الا وهو طبقة الرقيق التي كان يقع على كاهلها أشهر الأعمال التي بها قامت حضارة اليونان، فلم يفكر أفلاطون على الإطلاق في إمكانية إلغاء هذا النظام من مدينته الفاضلة في الوقت التي ظهرت إلغائه عند معاصريه من السفسطائيين Sopistis، لكن نجده ذهب إلى القول بأنه نظام مفروض بالطبيعة وليس نظام مصطنع ويمكن تغييره ؛ وكل ما أمكن أفلاطون فعله لأجل هذه الطبقة هو أن يدعو إلى حسن معاملة الرقيق ومنع استرقاق اليونان لبعضهم[٣٤].

---

(٣٤) أميرة حلمي مطر" الفلسفة عند اليونان، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٢.

والخلاصة ان السياسه عند افلاطون هي العداله في المدينة كما ان الفضيله هي العداله في الفرد،ويجب ايثار العداله شئ لانها تكفل السعادة للفرد وللجماعه والبعد عنها تؤدي الي هلاك الفرد والمجتمع ، وكان هذا واضح من خلال نقده هو واستاذه سقراط للسفسطائيين في الفضيله والعداله موضحا ان العداله تقوم علي الطبيعه لا العرف لان السفسطائيين وضعوا الفلسفه في موضع السخرية بمغالطتهم وسفسطتهم ولذلك يؤكد افلاطون علي التربيه كمنهج في الوصول الي ان الحكام يكونوا فلاسفه فهم اللذين يعملون الخير ويريدونه اراده صادقه وهم اللذين يتصورون القوانين العادله تصورا علميا.

خامسا : سمات نظرية الحكم عند أرسطو (*) Aristotle (٣٨٤-٣٢٢) ق.م:

سقراط وأفلاطون – نظراً لأتباعه– أي أرسطو – طريقة مختلفة، ولكن كيف ؟!!

نرى أن أرسطو في بداية عرضه لذلك الموضوع فأنه يتناول الموضوع أولاً بالبحث والدراسة ويعاونه في ذلك تلاميذه فقد قام بالتفسير والتعليق علي دساتير ١٥٨ مدينة من المدن اليونانية أو البرابرة وبعد هذه الدراسة العميقة أعطي في مؤلفة السياسة وثمرة هذه الدراسة إذ ترى بصيرة أرسطو السياسية النافذة في الكتاب الثامن من مؤلفة " السياسة " قبل نهاية القرن قبل الميلاد حدثاً عظيماً بالرغم من أنه لم يستطيع المشاركة الفعالة في الأحداث السياسية في أثينا بالإضافة إلى أنه انطلق من نظرة واقعية حيث يرى فيها أن الإنسان يسعي تلقائيا إلى السعادة والخير ذلك لأن الإنسان مؤهل – بفطرته – ليحيي حياة سياسية مثل الحياة الاجتماعية ، إذ لا سياسة دون مجتمع يتحقق فيها طبيعة الإنسان السياسية ، وأن أساس هذا العلم السياسي تأمين النظام للمجتمع وخاصة النظام في المعاملات البشرية ، لذلك فالبحث في السياسية يبدأ من البحث في المعاملات البشرية أي البحث في الأخلاق(١٨) .

لذلك كانت السياسة –عند أرسطو – تعتني بسلوك الجماعات وتصرفاتهم ذلك لأن كل دولة هي مجتمع من نوع ما وكل مجتمع يؤسس من أجل خير ما لأن الإنسان دائما يعمل لكي يحصل على ما يعتقد أنه خير فالفضيلة خير من الكرامة[١٨] .

لأن دولة المدينة في نظر أرسطو هي التي تمثل الحياة السياسة في أعلي صورها فالتجمعات منذ البداية تتكون لكن تسعى نحو غاية معينة ولما كانت الدولة هي أعظم هذه التجمعات وأشملها كان لابد أن تكون الغاية التي تسعى إليها هي الأعظم لأن دولة المدينة في نظر أرسطو هي التي تمثل الحياة السياسة في أعلي صورها فالتجمعات منذ البداية تتكون لكن تسعى نحو غاية معينة ولما كانت الدولة هي أعظم هذه التجمعات وأشملها كان لابد أن تكون الغاية التي تسعى إليها هي الأعظم وهذه الغاية هي بالطبع الحياة الخيرة وهي تتحقق من خلال مجتمع له حجم معين – أي دولة المدينة – التي تتكون عن الطريق ضم جماعات أصغر ترتكز بدورها على الجماعات المنزلية أو الأسرية ؛ ومن طبيعة الإنسان أن يحيا بوصفة حيواناً سياسياً ، لأنه يصبوا إلى الحياة الخيرة[١٨] .

وقد عبر أرسطو عن ذلك من خلال قولة " أن الدولة هي من عمل الطبع وأن الإنسان بالطبع كائن اجتماعي ، وأن هذا الذي يبقى متوحشاً بحكم النظام لا يحكم المصادفة هو على التحقيق إنسان نساقط أو إنسان أسمى من النوع الإنساني .[٣٥]

فالدولة تتألف من مجموعة من الناس يفهم بالضرورة اختلافات كبيرة في القدرات فإنه يمكنهم من أن يكمل بعضهم بعضا ، لكي يبلغوا حياة أفضل وأكمل من حياة القري المنعزلة والمتصلة وباختصار فالدولة هي اتحاد هي اتحاد حقيقي بين عناصر مختلفة في النوع .[٣٦]

ذلك لأن الدولة –عند أرسطو – هي الوسيط الوحيد الذي يمكن لأي قوة تنمو فيه وهي أيضاً أشبه بالبذرة في نموها داخل النبتة فلابد من تهيئة الأجواء التي تساعد على نمو البذرة نمواً طبيعياً ، وكذلك الحال بالنسبة للدولة[٢٠] .

فالدولة عند أرسطو تتفق مع طبيعة الإنسان الذي يميل إلى الاجتماع مع بني جنسه ذلك لأن غايته هي سعادة الأفراد الذين ينتمون إليها ومن هنا تظهر لنا مشكلة تنازعُها المذاهب السياسية وهي هل الدولة

---

٣٥) براتراند رسل: حكمة الغرب، ترجمة: فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، ج١،الكويت، ١٩٨٣ ، صـ ١٨١ .

٣٦) أرسطو طاليس: السياسة ، ترجمة: أحمد لطفي السيد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩ ، صـ ٩٦.

من أجل الفرد أم أن الفرد من أجل الدولة إذ ينظر أرسطو إلى الدولة باعتبارها نسيجا متداخلا وهدف الدولة هي تحقيق الحياة الخيرة ومن ثم السعادة للجميع[٣٠] .

ذلك لأن الدولة هي المجتمع الأمثل الذي يتضمن سائر الجماعات ويعمل على تحقيق السعادة للمواطنين جميعاً في ظل حياة اجتماعية كاملة ، فالإنسان مدني بالطبع يعيش في جماعة مع أفراد نوعه ولا ترجع حاجته إلى الجماعة في ظل القانون والعدالة وأن يحصل على التربية الفاضة[٣٠] .

أما الحكم عند أرسطو يختلف أشكاله فالحكم الدستوري يختلف عن حكم السيد علي العبد حيث إن العبيد في طبيعة الحال أدني من السيد فهم عبارة عن آلة حيّة لخدمة السادة ، وهناك حكم دستوري هو حطم الدولة نجد فيه أرسطو يختلف مع أستاذه افلاطون عندما بدل أفلاطون القانون بحكم الأفاضل – الفلاسفة – بل نجد أرسطو يرى أن القانون يرمز للعقل والأفضل أن تحكم الدولة بأفضل القوانين بدلاً من تحكّم بواسطة أفضل الناس[٣٧].

وعلي الصعيد الآخر يرى أرسطو أن هدف الحكم في المدينة هو تحقيق حياة جيدة للإنسان وهذه الأهداف تتضمن جملة حاجات المواطنين ومتطلباتهم ؛ وهذا عندما تتوفر الدساتير التي تخدم حاجات المواطنين ، أما إذا حدث تقصير بهذه الدساتير فهي لا تخدم حين ذاك ، إلا حاجات الحاكمين فقط ومصالحهم الشخصية[٣١] .

أما عن تداول السلطة، فان مؤلفات أرسطو وأفكاره السياسية حرصت علي التمسك بفكرة التداول السلمي للسلطة وانتقالها اعتمادا علي آليتي القرعة والانتخاب، منفردتين أو مجتمعتين ؛ ويتأكد صراحة هذا من خلال فكرته المبتكرة بشأن تقسيم وظائف السلطة والفصل بينهما، والمعروفة في يومنا هذا باسم "مبدأ الفصل بين السلطات" فأرسطو هو أول من قال بتقسيم السلطة الي ثلاث سلطات فرعية، تمارس كل منها وظيفة سلطوية محددة، تختص بها أو تتجاوز الي غيرها، ولاتتدخل في نطاق غيرها من السلطان واختصاصها ومسئوليتها، لكي يمنع التفرد بالسلطة ؛ وهذه السلطات هي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية والسلطة القانونية[٣٨].

---

٣٧) محمد عزيز نظمي سالم: تاريخ الفلسفة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية ، صـ ١١٧

(٣٨) حسن عامر فياض، علي عباس مراد : مدخل الي الفكر السياسي القديم والوسيط ، ذكر من قبل، ص٣٧

وقد أكد ارسطو علي عدم الجمع بين هذه السلطات الثلاث بوظائفها أو احتكارها، لما يمكن ان يؤدي اليه ذلك من الاستبداد والتعسف، مؤكد ضرورة وجود مؤسسات في كل دولة، تماس كل مؤسسة منها واحدة من تلك السلطات ووظائفها، لأن حسن نظامها، يعني حسن نظام الدولة[٣٩].

ان هدف الحكم في المدينة من وجهة نظر أرسطو –هو تحقيق حياة جيدة للإنسان، وهذه الاهداف تتضمن جملة حاجات المواطنين ومتطالباتهم ؛وهذا عندما تتوفر الدساتير التي تخدم حاجات المواطنين، أما إذا حدث تقصير بهذه الدساتير فهي لاتخدم حين ذاك، إلا حاجات الحاكمين فقط ومصالحهم الشخصية[٤٠].

ونستخلص من ذلك أن أرسطو عندما تحدث عن الحكم أقر بأنها " مسلمة طبيعية في اطار المدينة الدولة مؤكداً أن الانتماء إلى السلطة الاخلاقية أو المعيارية هي المعني الحقيقي لحياة الإنسان ، وهي التفسير الأمثل لكونه حيواناً سياسياً "[٢١].

ومن الشروط أيضاً لتحقيق دولة مثالية عند أرسطو تطبيق النظام الصحيح للحكم والعيش بسعادة لابد من تحقيق الشروط الضرورية وهي:

١) **تعداد السكان:** أي أن يكون عدد سكان المدينة من الكبر، بحيث تتحقق معه الكفاية الذاتية.

٢) **الحدود:** فيجب أن يكون حدود المدينة كبيرة حتي تقدم للمواطنين حياة رغدة يغلب عليها الاعتدال، ومن وجهة النظر العسكرية يجب تحقيق امكانية الدفاع عن الحدود.

٣) **موقع المدينة:** فيجب أن تكون المدينة في موقع سهل الدفاع به عن حدودها وأن تكون في نفس الوقت سوقا يسهل الوصول اليه.

٤) **طبيعة السكان:** فنجد أرسطو يفضل الذكاء والمهارة الفنية والشجاعة، فلا يمكن أيضاً الاستغناء في المدينة عن مهام المزارعين والفنانين وأصحاب الحرف اليدوية والمحاربين والملاك والاداريين والمستشارين السياسيين والقانونيين ؛ فكل عمل في المدينة الدولة له هدف مفيد لايمكن الاستغناء عنه[٢٢].

اسباب تقدم الدولة واسباب تدهورها يري أرسطو أن من أسباب تدهور الدولة ، نمو طبقة من الشعب على حساب الأخرى، الاخلال بالمساواة بين الاغنياء والفقراء في الطبقات المتوسطة ، وهذا يكن

---

(٣٩) نفس المرجع السابق ، ص٢٥١

(٤٠) جورج كتورة: السياسة عند أرسطو، ذكر من قبل، ص٢٥

لصالح الدول المجاورة التي تساعد في هذا التغيير، وبالتالي يتغير دستور هذه الدولة لصالحها ولتكن هي الأقوى والافضل ؛ وينتج عن هذا التغيير في الدولة عواقب أخري مثل :-

١) انتشار النزعه الفرديه و مخاطرتها علي الحياة السياسيه.

٢) الصراع بين طبقة الفقراء وطبقة الاغنياء سيطرة الدول المجاورة علي العالم اليوناني مثلما حدث مع الفرس في ادارة شئون الحرب والسلم.

ثم آلت الرقابه علي بلاد اليونان إلي روما بعد أن أتسع سلطانها حوالي ٣٨٧ ق.م من ذلك، قد تنمو طبقة شعبية بشكل غير متناسق من الظلم الناتج عن الحكام ، وقد يخسر أيضاً من ايديهم الحكم بسبب ظلمهم واهمالهم في تأدية الوظائف وخرق الدستور وان كان جزئيا ؛ وهذا ما يؤدي لسقوط الدولة بشكل نهائي وسريع(٤١).

وبالرغم من ان تتلمذ أرسطو علي يد أفلاطون، إلا أنه كثير ما أختلف عنه ؛ فقد كان هناك اختلاف كبير بين أرسطو وأفلاطون في مذهبهم في الدولة، حيث كان مذهب أو منهج أفلاطون بأنه كان ينظر الي الدولة كما يجب أن تكون، بصرف النظر عن الاوضاع التي توجد بها ؛ فقد كان يطالب الدولة بأن تميز بين العدل والظلم ، وبين الحق والباطل ، وأن يكون من شأنها أن تحافظ علي القيم العليا، وأن تمنع القيم المتدنية من أن تظهر أو تتغلب حتي لاتؤثر علي عقول أو تفكير الشعب.

أما أرسطو فكان يهتم في بحثه بأن يبين نشأة الدساتير المختلفة ويدرسها باعتبارها نظما للحكم فنجده عمل تصنيف الدساتير القائمة من أجل أن يصفها ويبين أنواعها، مستخرجا النظم الفضلي التي يمكن أن تقوم الدولة علي الاخلاق، وأن يجعل منها الغاية لتحقيق الخير لجميع الافراد(٤٢).

وبهذا فقد امتازت دولة أرسطو عن دولة أفلاطون، بأنها –دولة أرسطو المثالية. قد أنصفت رأي الكثرة، ولم تغفل رأي الفلاسفة ذات الخبرة أيضاً(٤٣).

كانت مدينة الدولة عند ارسطو تجمع من المساكن والاسر لتأمين حسن العيش، أي لتامين حياه مثلي ومستقلة، وليست أنها مجرد مجتمع لتلاشي الاضرار المتبادلة ولتبادل الخدمات فقط(٤٤).

---

(٤١)جورج كتورة: السياسة عند أرسطو، ذكر من قبل، ص٦٤

(٤٢) عبد الرحمن بدوي: أرسطو، وكالة المطبوعات، دار القلم، الكويت، لبنان، ط٢، ١٩٨٠، ص٢٦٥.

(٤٣) أميرة حلمي مطر: في فلسفة السياسة، ذكر من قبل، ص٤٩.

وإذا نظرنا في كتاب "السياسه لأرسطو"، نجد أنه بدأ السياسة والتحدث عنها بتعريف المدينة التي يطبق فيها السياسة ؛ فيقول "أنها كل شيء تهدف الي شيء حسن، وأن ذلك هو أهم جميع الاشياء، وهو الذي يجمع بينهما، وهذه هي الجماعة السياسية والمدنية" وعني عبارته هذه أن المدينة تنقسم لجماعات، وهذه الجماعات تعمل علي جعل المدينة في أحسن حال. وأن مايريد وضع المدينة في أحسن حال هي الجماعة السياسية ؛ إذن لابد من وجود دستور ينظم العلاقات المختلفة بين الوظائف وهذا الدستور هو مايوضعه الجماعة السياسية.

اما الشروط الكفيلة بإصلاح المدينة فترجع الى ثلاثة شروط هى- :

الأول: خاص بعدد الاهالي، فكان أرسطو يري كأستاذه أفلاطون أن المدينة أرقي صور الحياة السياسية وأن الغاية من الاجتماع هي الحياة الفاضلة لا الأثراء والغلبة بكثرة العدد، لذلك يجب ألا ينقص العدد عن الحد الضروري لكفاية المدينة نفسها، وألا يعدو حدا أقصي وألا تعذر الحكم الصالح واختل النظام وقد قدره أرسطو بمائة ألف مع المبالغة.

الثانى: خاص بمساحة المدينة، بحيث يجب أن تقوم بحاجات الاهالي وتوفر لهم حياة سهلة، ويجب أن تكون منيعة ضد الأعادي، سهلة الصلة بالبحر لتسهيل التمويل فقد قسموها الاشتراكية بين المواطنين، بحيث تكون لكل منهم حصتان: واحدة قريبة من المدينة والأخرى قريبة من الحدود مع مراعاة المساواة ؛ ولكن أرسطو عارضهم في ذلك – الاشتراكيون - فإنه ينصح بان تكون هناك جزء من الارض ملك الدولة تنفق منه علي الهياكل والمآدب المشتركة، فتقرب بين المواطنين.

الثالث: وهو خاص بوظائف الدولة أو وظائف المدينة، وهو ثمانية: (الزراع –الصناع-التجار-الجند- الطبقة الغنية –الكهنة – الحكام- الموظفون) ولكل منهم استعداد خاص لعمله وكفاية خاصة، بحيث لايقوم بعضهم مقام بعض.

---

(٤٤) أميل برهيبة: الفلسفة اليونانية، ترجمة: جورج طربيش، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج١، ط٢،١، ١٩٨٢-١٩٨٧، ص٣١٨.

سادسا : الدولة والدستور والقانون :

لقد ميز أرسطو بين الدولة التي هي في نظره تتكون من مجموع المواطنين وبين الحكومة التي تتكون ممن يتولون سلطة اصدار الاوامر في الدولة، ونظر الي الدستور علي أنه النظام المرتب لجميع الوظائف في الدولة وخاصة الوظائف في الدولة وخاصة الوظائف المتعلقة بالسيادة، وأن السيادة في الدولة تكون للحكومة فلابد من ثبات الدستور في حين تغير الحكومات [٤٥].

فكان تشكيل الحكومة إذن لثلاثة أمور في حاجة الى حل وهي: -

١-المناقشات حول المصالح العامة (سلطة المشاورات).

٢-تعيين وتنظيم السلطة التنفيذية.

٣-تعيين السلطة القضائية[٤٦].

وقد قسم أرسطو الحكومات الي ثلاث سلطات رئيسية وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية ونادي بنظرية فصل السلطات، وذلك لتحقيق التوازن داخل الحكومة[٤٧].

أعتمد أرسطو على معيارين أساسيين في تقسيمة لأنواع الحكومات:

المعيار الأول: من هو صاحب السيادة العليا في الدولة والذي يمثل الدستور، هل هو شخص، أو أقلية، أو جماعة؟

المعيار الثاني: من هو صاحب المنفعة من وجود الحكومة و الدستور؟ وما الغاية التي تهدف اليها الحكومة ؛ هل هي مصلحة عامة أم خاصة؟[٤٨].

إذا انتقلنا للمقالة الثالثة من كتاب السياسة نجد أن أرسطو يبحث فيه عن نظم الدولة وأنواع الحكومات المختلفة ودساتيرها ليبين الصالح منها والفاسد، ويحدد وظائف المواطن ؛ وكانت هذه المقالة هي أهم جزء في هذا الكتاب، حيث يشمل : الدولة ووظائفها ووظيفة كل مواطن بها[٤٩].

---

(٤٥) نظام محمد بركات: مقدمة في الفكر السياسي، السعودية، منشورات عالم الكتاب، د.ت، ص٥٣

(٤٦) محمد عزيز نظمي سالم: الفكر السياسي والحكم في الاسلام، ذكر من قبل، ص٥٦.

(٤٧)نظام محمد بركات: مقدمة في الفكر السياسي، ذكر من قبل، ص٥٣.

(٤٨) رجب عبد الحميد: مبادئ العلوم السياسية، القاهرة، دار أبو المجد للطباعة، ج١، ٢٠٠٧، ص٤٣.

(٤٩) أميرة حلمي مطر: الفلسفة عند اليونان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣٣٩.

فيري أرسطو أن الحكومة تختلف باختلاف الغاية التي ترمي اليها وعدد الحكام، فالحكومة الصالحة متي كانت غايتها خير للمجموع وفاسده متي توخي الحكام مصالحهم الخاصة والحكومات الصالحة هم(الملكية –الارستقراطية –الديمقراطية)، فالملكية حكومة الفرد الصالح العادل، والارستقراطية هي حكومة الاقلية الصالحة العادلة، والديمقراطية هي حكومة الاغلبية الفقيرة وهي تمتاز بالحرية والمساواة وأتباع الدستور.

أما الحكومات الفاسدة هم (الطغيان-الاوليغاركية-الديموغاغية)، فالطغيان حكومة الفرد الظالم، والأوليغاركية حكومة الأغنياء والأعيان، والديموغاغية حكومة العامة تبع أهوائها المنقلبة؛ فنجد أن من وجهة نظر أرسطو تبدو الحكومة الملكية هو الحكم الامثل لكن الفرد الممتاز بالفضل لايوجد الا نادرا والملك دائما مفتقر الي معاونين يشاركونه في مباشرة الحكم؛ اما الديمقراطية فهي لاتصلح الا إذا قصرت سلطة الشعب علي انتخاب الحكام وزاولوا الحكم تحت اشراف الشعب لكن مما ذكرناه ماهي الحكومة المثلي في وجهة نظر ارسطو(٥٠).

يري أرسطو أن أفضل الدساتير - وذلك بانتقاده لأستاذه أفلاطون- هي من تكون وسط بين الاغنياء والفقراء، لذلك نجده قد أقام هذا الدستور وسط بين الارستقراطية والديمقراطية ويسمي "بالبوليتيا" ؛ فأهم مايتميز به هذا الدستور أنه يولي الحكم للطبقة المتوسطة فيتمادى حكم الاغنياء والفقراء علي السواء ؛ فهذا التوسط من رأي أرسطو سوف يحقق للدولة الفضيلة(٥١).

فقد كان الحكم في بادئ الامر بين جماعات صغيرة ومحدودة، لذلك كان يعتمد الحكم في القرية علي العلاقات الطبيعية في الاسرة الواحدة، وكان هذا هو السبب الذي من أجلة نظم الحكم في المدن الهيلينية القديمة نظما ملكية ؛ حيث كان تعداد المدينة يماثل الاسرة الكبيرة وكان حكم الواحد لأسرته بالطبيعة حكم فردي(٥٢).

لذلك أهتم أرسطو بالبحث في الدساتير المختلفة للمدن اليونانية، لأن الدستور هو الذي يعين نظام الحكم في الدولة فلا يختلف عن استاذه أفلاطون في تأكيد أهمية المشروع. كان للسياسي اهمية بالغه

---

(٥٠) يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية، ذكر من قبل، ص٢٠٧. وأنظر أيضاً: موجز تاريخ الفلسفة: ذكر من قبل، ص ٨٠.

(٥١) أميرة حلمي مطر: في فلسفة السياسة، ذكر من قبل، ص٤٩

(٥٢) إبراهيم دسوقي أباظة، عبد العزيز الغنام: تاريخ الفكر السياسي ذكر من قبل، ص٧٧

في عصر ارسطو ، حيث أن المدن اليونانية كانت تلجأ الي المشرعين فهي تعدهم خبراء في السياسة او بمعني أدق حكماء فيها ؛ وقد كان من الصعب تغيير هذه الدساتير(٥٣).

لكن السؤال الذي حير أرسطو هل ستتغير المدينة إذا تغير نظام الحكم ؟ فقد توصل أرسطو بأن المدينة سوف تتغير بالفعل حتي وان ظل الافراد كما هم، ويري أيضاً ان البوليتيا تفسد حين تتركزالثروة في يد فئة قليلة من الاغنياء فحينها يرفضون اشتراك غيرهم في الحكم معهم أو إذا مالت الي طرف الاغلبية من المجتمع حينها تصبح ديمقراطية متطرفة، وهي أسوأ أنواع الديمقراطية التي يتولى القيادة فيها أي شخص أيا كان وتصبح الارادة العامة فيها فوق القانون(٥٤).

الحكم عند أرسطو يختلف أشكاله، فالحكم الدستوري يختلف عن حكم السيد علي العبيد، حيث أن العبيد في طبيعة الحال أدني من السيد منهم عبارة عن آلات حية لخدمة السيادة ؛ أما الحكم الدستوري حكم الدولة، نجد فيه أرسطو يختلف مع أستاذه أفلاطون عندما بدل أفلاطون القانون بحكم الأفاضل ؛ الفلاسفة –بل نجد أرسطو يري أن القانون يرمز للعقل والافضل أن تحكم الدولة بأفضل القوانين بدلا من تحكم بواسطة أفضل الناس، فالناس قد يتغير نفوسهم لأنهم في النهاية بشر، بخلاف القانون فهو ثابت علي وثائق لاتتغير وعليها يتماشى عليها أي إنسان كان ينطبق عليه المواصفات للحكم(٥٥).أما عن تداول السلطة، فان مؤلفات أرسطو وأفكاره السياسية حرصت علي التمسك بفكرة التداول السلمي للسلطة وانتقالها اعتمادا علي آليتي القرعة والانتخاب، منفردتين أو مجتمعتين ؛ ويتأكد صراحة هذا من خلال فكرته المبتكرة بشأن تقسيم وظائف السلطة والفصل بينهما، والمعروفة في يومنا هذا باسم "مبدأ الفصل بين السلطات" فأرسطو هو أول من قال بتقسيم السلطة الي ثلاث سلطات فرعية، تمارس كل منها وظيفة سلطوية محددة، تختص بها أو تتجاوز الي غيرها، ولاتتدخل في نطاق غيرها من السلطان واختصاصها ومسئوليتها، لكي يمنع التفرد بالسلطة ؛ وهذه السلطات هي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية والسلطة القانونية(٥٦).

---

(٥٣) أميرة حلمي مطر: الفلسفة عند اليونان، ذكر من قبل ص٣٤٠

(٥٤) أميرة حلمي مطر: في فلسفة السياسة، ذكر من قبل ص٤٩، ٥٠

(٥٥) أميرة حلمي مطر: نفس المرجع السابق، ص٥٢. وأنظر أيضاً:

جون يول: الفكر السياسي الغربي، ذكر من قبل، ص٦٠

(٥٦) حسن عامر فياض، علي عباس مراد : مدخل الي الفكر السياسي القديم والوسيط ، ذكر من قبل، ص٣٧

وقد أكد ارسطو علي عدم الجمع بين هذه السلطات الثلاث بوظائفها أو احتكارها، لما يمكن ان يؤدي اليه ذلك من الاستبداد والتعسف، مؤكد ضرورة وجود مؤسسات في كل دولة، تماس كل مؤسسة منها واحدة من تلك السلطات ووظائفها، لأن حسن نظامها، يعني حسن نظام الدولة[٥٧].ان هدف الحكم في المدينة من وجهة نظر أرسطو –هو تحقيق حياة جيدة للإنسان، وهذه الاهداف تتضمن جملة حاجات المواطنين ومتطالباتهم ؛وهذا عندما تتوفر الدساتير التي تخدم حاجات المواطنين، أما إذا حدث تقصير بهذه الدساتير فهي لاتخدم حين ذاك، إلا حاجات الحاكمين فقط ومصالحهم الشخصية[٥٨].ونستخلص من ذلك أن أرسطو عندما تحدث عن السلطة في ضوء أنها "مسلمة طبيعية في اطار المدينة الدولة مؤكدا أن الانتماء الي السلطة الاخلاقية أو المعيارية هي المعني الحقيقي لحياة الإنسان، وهي التفسير الأمثل لكونة حيوانا سياسيا"[٥٩].

السلطة العليا عند أرسطو في الدولة هي للقانون، أي العقل، وليس للحكام، فالقوانين الوضعية هي التي لها السيادة في الدولة، بمايسمح بأنها دولة القوانين ولأن أحكام القوانين عامة ومجردة وموضوعية ، وليست مرتبطة بحالة جزئية ولاهي موضوعة لأغراض ذاتية، فلا يمكن أن يستغني عنها أي حاكم مهما كان علمه ومعرفته، لأنها شرط انجاز الدولة لوظائفها وأداتها لتحقيق أهداف سلطتها الحاكمة الرامية الي اسعاد مواطنيها وخيرهم الأسمى[٦٠].اكتشف أرسطو عن طريق قراءته للدساتير أنه لابد من وضع قوانين جيدة تتوافق مع الحكم وهذا يأتي عن طريق الابحاث من الدساتير القديمة واخراج أفضل ما فيها[٦١]؛فالخروج عن القانون غالبا مايعقبه سقوط الدساتير ولذلك يثور الشعب من أجل حياة كريمة[٦٢].وضع أرسطو مقياسا لصلاح الحكم أيا كان صورته، وهو القانون والخضوع له، وعل حد قوله لا يوجد قانون لا يوجد دستور فيجب أن يكون للقانون سلطات علي الجميع، أي لايوجد قوة ولا سلطة أعلي من القانون.

---

(٥٧) نفس المرجع السابق ، ص٢٥١

(٥٨) جورج كتورة: السياسة عند أرسطو، ذكر من قبل، ص٢٥

(٥٩) باري هندي: خطابات السلطة من هوبز الي فوكو، ترجمة: ميرفت ياقوت، مراجعة وتقديم: ياسر قنصوة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص٢٠٠٥، ص٦٩، ٧٠.

(٦٠) عامر حسن فياض، علي عباس مراد : مدخل الي الفكر السياسي القديم والوسيط ، ذكر من قبل ، ص٣٩. وأنظر أيضاً: جورج كتورة: السياسة عند أرسطو ، ذكر من قبل، ص ٦،٧.

(٦١) عبد الرحمن بدوي: أرسطو، وكالة المطبوعات ودار القلم للطباعة والنشر ١٩٨٠، ص ٦٤.

(٦٢)نفس المرجع السابق، ص ٦٥.

سابعا : النتائج والخاتمة :

في نهاية المطاف توصلنا في هذا البحث إلى أن الفكر السياسي يبدأ من البحث في المعاملات البشرية أي الإنسان أي البحث في الأخلاق ولذلك نجد أن التفكير السياسي البدائي ظهر في المدن اليونانية في بداية القرن السادس قبل الميلاد علي شكل تطورات سياسية في غاية الأهمية حيث كان النظام الأوليجارشي يولي الحكم للنبلاء وقد تضاءل إلى جانبها نفوذ الأسر الأرستقراطية النبيلة الذين في هذا البحث الي استخدامي بعض النتائج الهامة منها :

١- في القرن السادس قبل الميلاد ظهر نظام عرف عندهم باسم نظام حكم " الطغاة " ولا يعني حكم الطغاة – عند اليونان – بمعني الظلم والفساد – كما وصفة أفلاطون – بل يعني أن السلطة كانت تتركز في يد رؤساء وشيوخ القبائل ، ثم سرعان ما انتقلت إلى أفراد لا يحكمون بحق إلهي أو وراثي بل بتفويض وثقة من المواطنين وعلي الصعيد الآخر أن هذه التشريعات قد أفسحت مجالات المغامرة والعمل أمام الأفراد وقد كانت هذه التجارب السياسية تمهيداً استفادت منه مدينة أثينا في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد ، فإن التطور الاقتصادي والسياسي الذي شهدته المدن اليونانية ماعدا أسبرطة في القرن السادس قبل الميلاد قد أنشأ نهضة فكرية عظيمة أثمرت الفلسفة والعلم والأدب .

٢- يعتبر أفلاطون هو المؤسس الحقيقي لنظرية الحكم في الفلسفة اليونانية متأثراً ومؤثراً بمعني تأثره بأستاذه سقراط ومؤثراً في تلميذه أرسطو وذلك من خلال نظرية المثُل التي تعتبر من أرقي النظريات السياسية في تعريف العدالة والحرية والمواطن الصالح ممهداً بأن ذلك لا يتم إلا من خلال :

أولاً : تربية المواطن الصالح ثم الحياة في دولة قائمة علي العدل والحق ولذلك أهتم بتأسيس الفرد ثم الأسرة ثم الدولة والتي ينتج عنها الحكومات الصالحة وغير الصالحة وبذلك تتحقق نظرية الحكم – عند أفلاطون- في التحقيق العدالة في المدينة وأن العدالة تكمن في الفرد .

ثانياً : يؤكد أفلاطون علي أن الفلسفة هي الوسيلة الوحيدة لوضع نظرية سياسية محكمة مستديمة ، فلابد أن يكون الحكام فلاسفة يعملون الخير ويريدونه إرادة صادقة ، ذلك لأن الفيلسوف هو الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يتصور القوانين علماً وأن يلقنها للآخرين

٣- توصلت الدراسة –أيضا- إلى أن نظرية الحكم –عند أرسطو- كانت أقرب إلى الواقع من مثالية أفلاطون ، حيث يرى إن الإنسان يسعى تلقائياً –بفطرته- إلى السعادة والخير لإن السعادة وتحقيقها هي الهدف الأسمى الذي تبحث عنه الفلسفة.

وعلى الصعيد الأخر نرى تبياناً واضحا مع أستاذه أفلاطون وذلك من خلال رؤية أفلاطون على أن الفرد ليس شيئا والدولة كل شيء وثم التضحية به من أجلها ، أما الأسرة التي لا يوجد فيها الفرد والتي هي جزء من الدولة هي جهاز عضوي داخل جهاز عضوي . إنما أرسطو يؤكد على أهمية وواقعية الفرد التي لا تختلف عن الواقع السياسي في نهاية المطاف اعتمدت الدارسة علي " المنهج التحليلي والمنهج المقارن " من خلال تحيل النصوص الواردة بالإضافة إلى استخدامها للمنهج المقارن حيث قامت الدارسة بمقارنة النصوص ، ولا يعني ذلك التقليد الأعمى وإنما التقليد في إطار الاستفادة لبناء بناء جديد لنوضح مدى إبداع السابقين والتأثير في اللاحقين .

المراجع والمصادر:

١) G.B. kreferd , the sophistic movement , Cambridge Universes , 1981m pp.150-151.

٢) ابراهيم دسوقي أباظة، عبد العزيز الغنام: تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣، صـ ٢٧،٢٨.

٣) إبراهيم دسوقي أباظة، عبد العزيز الغنام: تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣، صـ ٤٣

٤) أرسطو طاليس: السياسة ، ترجمة: أحمد لطفي السيد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩ ، صـ ٩٦.

٥) أرنست كاسيرر: الدولة والأسطورة، ترجمة: أحمد حمدي محمود، مراجعة: أحمد حمدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥ ، صـ ١٠

٦) أميرة حلمى مطر: الفلسفة عند اليونان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، صـ١٣٥.

٧) أميرة حلمي مطر: في فلسفة السياسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٨، صـ ٥٢

٨) باري هندي: خطابات السلطة من هوبز الي فوكو، ترجمة: ميرفت ياقوت، مراجعة وتقديم: ياسر قنصوة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص٢٠٠٥، ص٦٩، ٧٠.

٩) براتراند رسل: حكمة الغرب، ترجمة: فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، ج١،الكويت، ١٩٨٣ ، صـ ١٨١ .

١٠) بول تيليس: الحب والقوة والعدالة، ترجمة: كامل يوسف حسين، تقديم: مجاهد عبدالمنعم مجاهد، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨١ ، ص ٧٨.

١١) تقديم : د. عبدالفتاح البركاوي ، دار المنار للطباعة والنشر ، طبعة جديدة ،

١٢) جمهورية أفلاطون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٥ وانظر ايضاً

١٣) الجمهورية، ترجمة ودراسة، د. فؤاد زكريا، راجع الترجمة على الأصل اليوناني د.محمد سليم سالم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م ، صـ ٢٣ انظر أيضاً.

١٤) جورج سباين: تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، ج١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤ ، صـ ١٥٥ .

١٥) جورج كتورة: السياسة عند أرسطو، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧ ، صـ٥ ، انظر أيضاً

عبد الرحمن بدوي: أرسطو، وكالة المطبوعات ودار القلم ، بيروت، ص ٢٦٥.

١٦) جورجياس، ترجمة محمد حسن ظاظا ومراجعة د. علي سامي النشار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠م ،صـ ٣٣ قارن ايضاً.
١٧) حسن عامر فياض، علي عباس مراد: مدخل الي الفكر السياسي القديم والوسيط ، منشورات جامعة قاريونس ، ط١ ، ليبيا ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦.
١٨) د. حسن حنفي ، من العقيدة الى الثورة ؛ المجلد الثالث (العدل) دار النمر للطباعة ، القاهرة ١٩٨٨ ، صـ٢٠٢.
١٩) ذكي نجيب محمود، وأحمد أمين، قصة الفلسفة اليونانية، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٩ ، صـ ٢٦٧.
٢٠) ريكس وورنر: فلاسفة الإغريق، ترجمة: عبد الحميد سليم، مطابع التهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، صـ٧٧.
٢١) عبدالرحمن بدوي: إيمانويل كنت، وكالة المطبوعات للطباعة والنشر، الكويت، ط١، ١٩٧٧ صـ ٩٤.
٢٢) عبدالرحمن بدوي: ربيع الفكر اليوناني، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٣، ١٩٥٨، ص٣١، ٣٣.
٢٣) عفاف فوزي نصر: الفلسفة المصرية القديمة وأثرها على الفلسفة اليونانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٦٣: ١٦٥.
٢٤) القوانين : ترجمة د. تيلور ، نقلها إلي العربية د. محمد حسن ظاظا ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٢٠.
٢٥) لسان العرب : للإمام العلامة ابن منظور ، تحقيق : ياسر سليمان أبوشادي ، مجدي فتحي السيد ، دار التوفيقية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ج٣ ، ص٣١٤ ، ٣١٥ .
٢٦) محمد الخطيب: الفكر الإغريقي، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٩٩، صـ ٣٠٢ .
٢٧) محمد الخطيب: الفكر الإغريقي، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٩٩ ، صـ ٣٠٩
٢٨) محمد عزيز نظمي سالم: تاريخ الفلسفة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية ، صـ ٩٦ .
٢٩) محمد عزيز نظمي سالم: تاريخ الفلسفة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية ، صـ ١١٧
٣٠) محمد علي محمد: أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت، ص٦٥ .
٣١) مختار الصحاح : للإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ،
٣٢) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية : محمد إسماعيل إبراهيم ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٩٦٨ ، ص١٤٢ . انظر أيضاً ، مختار القاموس : الطاهر أحمد الزاوي ، جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

ط١ ، ١٩٦٤ ، ص١٤٩ . انظر أيضاً المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية ، دار التحرير للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ط١ ، ص١٦٥.

٣٣) معجم الطلاب : يوسف شكري فرحان ، مراجعة د/ إيميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠ ، ط١ ، ص١٣٦ .

٣٤) المعجم الفلسفي : جميل صليباً ، ج١ ، دار الكتب اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٢ ، ص٤٩٠ .

٣٥) المعجم الفلسفي : عبدالمنعم حفني ، الدار الشرقية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ط١ ، ص١٠٢ .

٣٦) المعجم الفلسفي : مراد وهبه ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ ، ص٥٠ .

٣٧) معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية : خليل أحمد خليل ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص٧٦ .

٣٨) المعجم المفصل في علوم اللغة : د/ محمد التونجي ، أ/ راجي الأسمر ، مراجعة : د/ إيميل يعقوب ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، بيروت _ لبنان ، ج١ ، ط١ ، ١٩٩٣ ، ص٢٩٠ .

٣٩) المعجم الوسيط : ذكر من قبل ، ص١٩٠ .

٤٠) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث ، مكتبة الشروق الدولية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٥ ،" القاهرة ، ط٤ ، ص١٩٠ .

٤١) الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية : إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٥ ، ص٩٩، ١٠٠ .

٤٢) هـ .ج. جريفز: أسس النظرية السياسية، ترجمة: عبدالكريم أحمد، عبدالملك عوده، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ١٩٦١ ، صـ٧

٤٣) يوسف سلامة: مفهوم السلب عند هيجل، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠١ ، صـ ٣٠٦

٤٤) يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٥، ١٩٧٠ ، صـ ١٨٥ ، ١٨٦

الفهرس

الموضوعات	رقم الصفحة
المقدمة	١
تحديد المشكلة	٢-٥
سمات نظرية الحكم في فلسفة سقراط	٦-١٠
سمات نظرية الحكم في فلسفة أفلاطون	١١-١٨
سمات نظرية الحكم في فلسفة أرسطو	١٨-٢٣
الخاتمة	٢٨-٢٩
المراجع	٣٠-٣٢